الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية
الدورة العادية الأولى 2019-2020

تقريـــر لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتونس بتاريخ 12 ديسمبر 2018 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في قطاع المياه – مرحلة ثانية (عدد 2019/17)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 01 مارس 2019
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 07 مارس 2019
- الوثائق المرفقة بمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب وعقد القرض
- تاريخ بدأ الأشغال: يوم 15 جويلية 2019
- تاريخ انتهاء الأشغال: يوم 15 ماي 2020

رئيـس اللجنة: عياض اللومي

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي **مقرر اللجنة: فيصـــــل دربـــال**

مقرر مساعد: هشـام العجبونـــــي **مقرر مساعد: غازي القروي**

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتونس بتاريخ 12 ديسمبر 2018 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في قطاع المياه – مرحلة ثانية (عدد 2019/17)

أولا: تقديم مشروع القانون:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية بتاريخ 12 ديسمبر 2018، اتفاقية قرض مع المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) بقيمة **100 مليون أورو** أي ما يعادل حوالي 340 مليون دينار في شكل دعم مباشر لميزانية الدولة مقابل تعهّد الحكومة التونسية بتنفيذ جملة من الإصلاحات المتفق عليها في إطار المرحلة الثانية من "برنامج دعم الإصلاحات في قطاع المياه".

وتندرج هذه الإصلاحات في إطار برنامج إصلاحي شامل يهدف إلى تحسين القدرة على تمويل استثمارات جديدة والمحافظة على ديمومة الاستثمارات المنجزة في قطاع المياه. وقد تمّ ضبط هذا البرنامج بالتنسيق مع كل من وزارة المالية والهياكل الحكومية المتدخّلة في قطاع المياه وذلك اعتمادا على الإصلاحات المقرّرة في المخطط التنموي للفترة 2016-2020.

وتتطابق هذه الإصلاحات مع الأولويات التنموية التي تم إقرارها من قبل الحكومة والانطلاق في تنفيذها وفق تمشي مرحلي يراعي خصوصيات الظرف الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ويمكّن من تخفيف الضغط على المالية العمومية وعلى ميزانيات المؤسسات العمومية الكبرى على غرار الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه التي أصبحت تشكو عجزا هيكليا جديا، من جهة أخرى.

وتتسم الإصلاحات التي تم إدراجها ضمن هذا البرنامج بالمرونة حيث تم الاتفاق مع الممول على ضبط الإطار العام والإصلاحات القابلة للتنفيذ على امتداد 3 سنوات، مع إمكانية مراجعة وتدقيق قائمة الإصلاحات المبرمجة لكل سنة على حده، على ضوء التقدم المسجل والمستجدات التي قد تؤثر على نسق تنفيذها.

وقد قدّرت الكلفة الجملية لهذا البرنامج بـ **300 مليون أورو** تُصرف على ثلاثة أقساط في شكل دعم مباشر لميزانية الدولة بعنوان سنوات 2017-2018-2019 وبمعدّل 100 مليون أورو في السنة يتم سحبها إثر استكمال تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها.

وقد تمّ بتاريخ 25 سبتمبر 2017 إبرام اتفاقية القرض الخاصة بالمرحلة الأولى من هذا البرنامج بقيمة 100 مليون أورو والموافقة عليها بمقتضى القانون عدد 21 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أفريل 2018 وقد تمّ صرف القرض دفعة واحدة إثر استكمال الإصلاحات المتعهّد بها خلال شهر أفريل 2018.

I. الإصلاحات المتفق عليها في إطار المرحلة الثانية:

يمكن تبويب الإصلاحات المتفق عليها مع الممول على تنفيذها في إطار المرحلة الثانية (سنة 2018) لهذا البرنامج ضمن أربع محاور تتعلق بما يلي:

1) دعم الإطار الترتيبي لقطاع المياه،

2) تحسين التصرف في الطلب والتمويل المستدام للقطاع،

3) دعم التنسيق الفعال والتخطيط الاستراتيجي المندمج في قطاع المياه،

4) ضمان ديمومة التجهيزات والاستثمارات المنجزة.

وتتمثل هذه الإصلاحات في النقاط التالية :

1. مصادقة مجلس الوزراء على مشروع مجلة المياه وإحالته إلى مجلس نواب الشعب،

2. إعداد مشروع عقد البرنامج (للفترة 2019-2020) بين الدولة والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ومناقشته وذلك تمهيدا لتوقيعه،

3. إعادة النظر في تسعيرة الماء الصالح للشرب تبعا لارتفاع الكلفة مع تجميد التسعيرة لسنوات متتالية،

4. الانطلاق في تنفيذ الدراسة المتعلقة بتحسين نسبة استخلاص معاليم المياه الصالحة للشرب،

5. الترفيع في معاليم التطهير بنسبة 8% بالنسبة لسنة 2018،

6.صياغة مقترحات حول الترفيع في تسعيرة مياه الري من قبل مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

7. إعداد تقرير حول "واقع قطاع المياه" وتنظيم ورشة عمل لمناقشته بحضور كل الفاعلين في القطاع،

8.الانطلاق في إنجاز الدراسة المتعلقة ب "قطاع المياه في أفق سنة 2050" من خلال التوقيع على العقد الخاص بالمساندة الفنية،

9.التقدم في إنجاز الدراسة المتعلقة بـ "تحويل مياه الشمال الزائدة نحو الوسط"،

10. الانطلاق في المفاوضات بين مصالح رئاسة الحكومة وشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال حول مراجعة التنظيم الهيكلي للشركة،

11. إعداد العناصر المرجعية المتعلقة بالدراسة الخاصة بتشخيص واقع السدود الجبلية وعملية استغلالها وصيانتها من طرف مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

12. تحسين عملية استغلال وصيانة المنظومات المائية للتزود بمياه الشرب بالوسط الريفي،

13. إعداد العناصر المرجعية والإعلان عن طلب العروض المتعلق بالمساندة الفنية الخاصة بمشروع "تحسين مردودية شبكات توزيع المياه الراجعة بالنظر للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه" المزمع تمويله في إطار التعاون المالي التونسي الألماني.

II. شروط التمويـل:

تتمثل الشروط المالية التفاضلية للقرض فيما يلي:

- **نسبة فائدة** ثابتة حددت بــ **2.26%**سنويا.
- **عمولة التعهد**:**0,25%** من المبلغ غير المسحوب تطبق ابتداء من 15 سبتمبر 2019 وتسدّد في نهاية كلّ سداسي.
- **فترة السداد**:**15**سنة منها **5** سنوات إمهال.
- **آخر أجل لسحب القرض**: 30 ديسمبر 2019 تم تمديده إلى30 جوان 2020.

وتسند المؤسسة هذا القرض من مواردها الخاصة، أي خارج برنامج التعاون المالي الثنائي الذي توفره الحكومة الألمانية سنويا، ويحظى القرض بضمان الحكومة الألمانية.

III. مبلغ القرض وشروط سحبه:

تبلغ قيمة القرض 100 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 340 مليون دينار، سيتمّ سحبه في شكل قسط وحيد لدعم ميزانية الدولة وذلك **بعد استكمال كل الشروط والإصلاحات المتفق عليها وخاصة منها الشرط المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض (الدخول حيز النفاذ) وكذلك تنفيذ الإصلاحات المضمنة بالمصفوفة.**

وتفاديا لدفع عمولة التعهد التي ينطلق تطبيقها ابتداءً من 15 سبتمبر 2019 بنسبة 0,25 % توظّف سنويا على المبلغ غير المسحوب، وحتى يتسنى سحب القرض قبل تاريخ 30 ديسمبر 2019 وإدراجه بميزانية الدولة، فإنّه يقترح التعجيل بالنظر في اتفاقية القرض

ثانيا: أعمال اللجنة:

تعهّدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية خلال الدورة النيابية الخامسة من المدة التشريعية الأولى بمقتضى إحالة من مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 01 مارس 2019 بمشروع هذا القانون. وعقدت عددا من الجلسات لدراسة مختلف جوانب المشروع طبقا للجدول الزمني التالي:

الجلسة	التاريخ	الموضوع
01	15 جويلية 2019	النظر في مشروع القانون.
02	05 فيفري 2020	مواصلة النظر في مشروع القانون.
03	25 فيفري 2020	الاطلاع على المذكرة الموجهة للجنة من قبل جهة المبادرة التشريعية.
04	13 أفريل 2020	مواصلة دراسة مشروع القانون.
05	22 أفريل 2020	الاستماع لوزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية والرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.
06	15 ماي 2020	التداول حول وثائق محالة من جهة المبادرة التشريعية وعرض التقرير على المصادقة.

➢ **جلسات النقاش العام:**

شرعت اللجنة في دراسة مشروع القانون خلال جلستها يوم 15 جويلية 2019 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب وعقد القرض.

وأثناء النقاش أكّد أعضاء اللجنة خلال تدخلاتهم أنّ مكونات البرنامج المنصوص عليها بوثيقة شرح الأسباب لا تشكل دوافع مقنعة للاقتراض وأن الوثيقة المذكورة لا تتسم بالدقة المطلوبة ولا تعكس التوازن بين البرنامج المراد تمويله وقيمة مبلغ القرض.

وتداول أعضاء اللجنة في مضمون النقطتين الثالثة والخامسة من مكونات البرنامج المتعلقتين بإعادة النظر في تسعيرة الماء الصالح للشرب تبعا لارتفاع الكلفة وتجميد التسعيرة لسنوات متتالية والترفيع في معاليم التطهير بنسبة 8% بالنسبة لسنة 2018، حيث اعتبروا أنّها إصلاحات تمس من المقدرة الشرائية للمواطن. وقررت اللجنة تبعا لذلك طلب مدّها بمزيد من التوضيحات حول مكونات البرنامج والاستماع في الغرض إلى جهة المبادرة التشريعية.

وتلقت اللجنة عن طريق البريد الإلكتروني بتاريخ 19 جويلية 2019 مذكرة تتعلق بالسياسة التسعيرية للماء الصالح للشرب موجهة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تم فيها التأكيد أن الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه تعمل دائما على تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب وتسعى لضمان سلامة المياه الموزعة علاوة على إنجاز المشاريع الكبرى لمجابهة الطلب المستقبلي على المياه وذلك رغم وضعيتها المالية المتدهورة، حيث بلغت النتائج السلبية الصافية حوالي 253 مليون دينار إلى موفى 2017 نتيجة عدم تكافؤ تطور معدل ثمن بيع المتر مكعب من الماء مع سعر كلفته.

وقد تمت الإشارة أنه تم إنجاز دراسة سنة 2016 حول التوازنات المالية للشركة أفضت إلى ضرورة مراجعة تسعيرة الماء تدريجيا خلال خمس سنوات قصد تحقيق توازناتها بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها والتي من أهمها ارتفاع قيمة المديونية وتواصل تجميد سعر الماء والارتفاع المتواصل لسعر الطاقة وسعر الكهرباء وارتفاع كلفة إنتاج المياه الموزعة خاصة المحلاة منها إضافة إلى ارتفاع كلفة المعداة المستوردة وكلفة خدمة الدين الخارجي للشركة نتيجة انزلاق سعر صرف الدينار.

وبيّنت الدراسة المذكورة ضرورة إقرار مراجعة سنوية لسعر بيع الماء الصالح للشرب بمعدل سنوي يساوي 150 مليم/م^3 خلال الفترة 2019-2023 قصد تحقيق التوازن المالي للشركة إلى موفى سنة 2023. وتم التأكيد في هذا السياق أن هذا الإصلاح لن يشمل المشتركين ذوي الدخل الضعيف والمتوسط والذين لا يتعدى كميات الاستهلاك خلال الثلاثية 20 م^3 (يمثلون 40 % من مجموع المشتركين) وأن قيمة الفاتورة لا تتجاوز 1.2% من الأجر الأدنى الصناعي وأن الانعكاس المالي للزيادة سيكون في حدود معدل 3 دنانير في الثلاثية لكل مشترك.

وخلال الدورة النيابية الحالية، واصلت اللجنة دراسة مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 05 فيفري 2020 وقررت تعليق النظر في مشروع هذا القانون وكل المشاريع المتعلقة باتفاقيات القروض إلى حين مدها بالتوضيحات والمعطيات الكتابية التي تم طلبها من السيد وزير المالية والمتعلقة بوضعية المالية العمومية في علاقة بتطور نسبة الدين العمومي وخاصة قائمة القروض المبرمة والتي لم يحل أجل خلاصها وديون الدولة إزاء المنشآت والمؤسسات العمومية وتوضيح مصدر تراجع نسبة الدين العمومي مقارنة بالأرقام الواردة بالميزانية مثلما تمّ التصريح به من قبل السيد وزير المالية في الجلسة العامة.

وبعد توصّل اللجنة بالمعطيات المطلوبة عقدت جلسة يوم 25 فيفري 2020 للتمعن في محتوى هذه الوثائق علاوة على التداول من جديد في وثيقة شرح الأسباب ونص عقد القرض والوثيقة التوضيحية الواردة بتاريخ 19 جويلية 2019 سالفة الذكر.

وأثناء النقاش، اعتبر أعضاء اللجنة أنّ الإصلاحات المضمنة بوثيقة شرح الأسباب موضوع هذا التمويل غير واضحة خاصة منها مسألة الانطلاق في تنفيذ الدراسة المتعلقة بتحسين نسبة استخلاص معاليم المياه الصالحة للشرب وتلك المتعلقة بالترفيع في معاليم التطهير والتقدم في إنجاز الدراسة المتعلقة بتحويل مياه الشمال الزائدة نحو الوسط.

وأكّد أغلب أعضاء اللجنة على ضرورة توجيه هذا التمويل إلى الاستثمار في مجال تهيئة وصيانة وتوسعة السدود والتشجيع على تجميع مياه الأمطار وخاصة الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.

وأشاروا إلى ضرورة مطالبة جهة المبادرة التشريعية بمدها بمعطيات محيّنة خاصة فيما يتعلق بكلفة المتر المكعب وتسعيرة الماء الصالح للشرب ومعطيات دقيقة حول مآل المرحلة الأولى من هذا البرنامج.

وارتأت اللجنة طلب الاستماع إلى السيدين وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وذلك بعد مدها بمعطيات كتابية حول إجراءات الحصول على القرض موضوع مشروع القانون وحول الوضعية المالية المحينة للشركة وآفاق عملها للسنوات الخمس القادمة وإجراءات الاستعداد للموسم الصيفي بخصوص المياه الصالحة للشرب.

وفي جلسة يوم 13 أفريل 2020، تدارست اللجنة جملة الوثائق التي تم توجيهها إليها عبر البريد الإلكتروني من قبل مصالح وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والتي تتمثل في الممول من طرف البنك الالماني للإعمار إضافة إلى نسخة من المراسلتين الموجهتين من قبل وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى رئيس الحكومة حول الوضعية المالية للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بتاريخ 19 ديسمبر 2018 و09 مارس 2020.

وتضمنت الوثيقة المتعلقة بمعطيات حول برنامج دعم الإصلاحات في قطاع المياه المعطيات التالية:

1- حول مشروع مجلة المياه:

تهدف هذه المجلة إلى إحكام التصرف في الموارد المائية وفق آليات الحوكمة الرشيدة والتصرف المندمج في اطار ارساء شراكة فعالة بين كل الاطراف التي لها علاقة بقطاع المياه وذلك عل أساس :

- ضمان الاستغلال الرشيد للموارد المائية،
- تثبيت الحق في مياه الشرب والتطهير،
- تحقيق القيمة الاقتصادية والمالية للموارد المائية،
- اعتماد البعد البيئي للمياه في إطار تنمية مستدامة على مختلف المستويات،
- تثمين الفوائد الصحية للتزود بالماء الصالح للشرب والربط بشبكة التطهير،
- تحقيق التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية في مجال المياه،
- التوقي من التغيرات المناخية والتأقلم معها.

2– حول الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه :

يهدف عقد البرنامج بين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ووزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية إلى وضع برنامج سنوي لمدة أربع سنوات يحدد الأهداف ومؤشرات حسن الأداء التي تسعى الشركة بلوغها خلال الفترة المحددة من ناحية والإجراءات المصاحبة المحمولة على الدولة قصد تمكين الشركة من القيام بمهامها في احسن الظروف من ناحية أخرى. وقد تم توجيه مشروع عقد برنامج للفترة 2020-2023 إلى سلطة الاشراف بتاريخ 05 ديسمبر 2019.

ويكمن الهدف من الزيادة في تعريفة الماء الصالح للشرب في تحقيق التوازنات المالية للشركة وتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة وبذلك رفع تجميد التسعيرة خلال السنوات الفارطة وقد تم نشر قرار تحديد سعر بيع الماء في الرائد الرسمي عدد 29 الصادر بتاريخ 07 أفريل 2020.

وبالنسبة لتغطية فوترة مياه الشرب تم امضاء عقد بين البنك اللألماني للإعمار وخبير لإعداد دراسة في الغرض بتاريخ 08 نوفمبر 2019 تهدف إلى تحسين نسبة تغطية الفواتير وبالتالي تحسين السيولة في خزينة الشركة.

ولتحسين مردودية شبكات توزيع المياه بسبع ولايات بالجنوب والوسط التونسي نظرا لتقادم هذه الشبكات وضعف نسق تأهيلها وتجديدها بسبب الوضعية المالية الصعبة التي تعيشها الشركة نتيجة تجميد التسعيرة، تم إبرام اتفاقية القرض خلال شهر ديسمبر 2019.

3– حول السياسة السعرية الجديدة لمياه الري :

تهدف السياسة السعرية الجديدة لمياه الري إلى تحسين نسبة تغطية تكاليف خدمات مياه الري وخاصة منها تلك التي تتعلق بتكاليف استغلال وصيانة منظومات الري وذلك لتحقيق التوازنات المالية للمتصرفين في المجامع المائية والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية الخ.

كما ستمكّن السياسة السعرية الجديدة من تحقيق الأهداف الخصوصية التالية :

- المساهمة والمشاركة الفعلية لمستخدمي مياه الري والمستغلين الفلاحيين في صيانة وتعهد المنشآت والتجهيزات الموضوعة تحت تصرفهم،

- الرفع من المردودية الاقتصادية للاستثمارات المنجزة،
- تحقيق استدامة المنشآت والتجهيزات،
- التحفيز على الاقتصاد في الماء وتثمينه،

4- حول المجلة القطاعية للمياه المياه لسنة 2018:

تحتوي هذه المجلة على التقدم والتحديات فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية، وتوفر معلومات عن توجهات والبرمجة للسنة المقبلة. يتم نشر هذه المجلة سنويًا من قبل مكتب التخطيط والتوازنات المائية بالتعاون مع الادارات التي تعمل في مجال المياه التابعة لوزارة الفلاحة وغيرها من الوزارات الاخرى.

5- حول المياه في أفق 2050 :

تهدف هذه الدراسة الى تحديد رؤيا وبناء استراتيجية شاملة ومتكاملة للموارد المائية في أفق 2050 تنسق الجهود بين كافة المتدخلين بهدف تأمين التوازنات المائية إلى أفق سنة 2050 والانتقال من إدارة العرض إلى إدارة الطلب باعتماد التصرف المندمج والمستديم في الموارد مع التأكيد على الجوانب الكمية والنوعية والأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والبحث العلمي.

وقد تم إسناد الصفقة الخاصة بإنجاز الدراسة الاستراتيجية إلى مجمع studi international/ GKW Consult وانطلقت المهمة بتاريخ 15 أفريل 2019. وتتكون مهمة إنجاز الدراسة من خمس مراحل وهي :

- جمع وتحليل أولي للمعطيات الحالية والاستراتيجيات السابقة وتحيين منهجية وبرنامج العمل المقترح.
- انجاز تشخيص شامل لوضع قطاع المياه واقتراح توجهات أساسية.
- انجاز الدراسات الاستشرافية وتقديرات الموارد المائية المتاحة والحاجيات في أفق 2050.
- إعداد استراتيجية لقطاع المياه في أفق 2050 بالاعتماد على نتائج المراحل السابقة.
- إعداد مخططات عمل تفصيلية لتنفيذ الاستراتيجية .

ومن المؤمل الانتهاء من هذه الدراسة في جوان 2021.

6- حول دراسة جدوى نقل المياه من الشمال:

الهدف من دراسة جدوى نقل المياه من الشمال هو ضمان الموارد المائية في الحاضر والمستقبل بصفة مستدامة وعادلة و مقتصدة وذلك عن طريق إنشاء تحويلات جديدة.

7 – الهيكل التنظيمي لشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال:

أصبح الهيكل التنظيمي الحالي لشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال، المصادق عليه بمقتضى الأمر عدد 1532لسنة 1998 المؤرخ في 20 جويلية 1998، لا يستجيب لمتطلبات الواقع وبات من الضروري مراجعته من حيث المشمولات والتنظيم. وحتى توفر الشركة أسباب النجاح لمشروع التنظيم الهيكلي الجديد اعتمدت مبدأ تشريك أغلب أعوان الشركة على كل المستويات وبكل المواقع والجهات كما أشركت اللجان الادارية المتناصفة والنقابة الأساسية للشركة.

8- إحداث دوائر التصرف في المنظومات المائية:

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لاستدامة المنظومات المائية، قامت الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه بدراسة لتحليل مدى تلائم الإطار المؤسساتي الحالي مع متطلبات النهوض بالمجامع المائية، وقد بينت هذه الدراسة أن الإطار المؤسساتي الحالي يبدو معقدا وبدون فاعلية لتأطير ودعم المجامع المائية كي تتمكن من القيام بدورها وٱلإيفاء بتعهداتها والتزاماتها تجاه منتفعيها والمنظومات المائية الموضوعة تحت تصرفها. وبناءا على ما سبق ذكره، وبما أن الدولة هي الضامن الوحيد لحسن تسيير المرفق العمومي، تم بمقتضى الأمر 755 لسنة 2018 المؤرخ في 7 سبتمبر 2018 تطوير خلايا النهوض بالمجامع المائية بكل من ولايات القصرين والقيروان و سيدي بوزيد و المهدية و صفاقس إلى مستوى دوائر تعنى بمتابعة وتنفيذ كافة الأنشطة المتعلقة بتحقيق استدامة المنظومات المائية بالوسط الريفي.

9- استغلال وصيانة السدود التلية

يهدف هذ الاصلاح إلى دراسة الوضع الحالي للسدود التلية، التي يبلغ عددها 240 سد تلي، واستغلالها وصيانتها وديمومتها.

بعد التمعن والتدقيق في مجمل المعطيات سالفة الذكر، دار نقاش مستفيض بين أعضاء اللجنة أكّدوا من خلاله أنّ هذا القرض يعتبر من القروض "الكريهة" لأنه غير موجه للاستثمار وخلق الثروة بل يرمي لدعم الميزانية والتقليص من العجز معتبرين أنه قرض للاستهلاك سيتسبب في مزيد تعميق المديونية.

وجدّد أغلب أعضاء اللجنة تأكيدهم أنه يفترض أن تتضمن وثيقة شرح الأسباب كل التفصيلات والبيانات المرتبطة بمشروع القانون المعروض وهو ما لم يتم ملاحظته باعتبار أنّه تم التنصيص أنّ القرض موجه لبرنامج دعم الإصلاحات في قطاع المياه في حين يتم التأكيد في جوانب أخرى أنّه قرض لدعم للميزانية وغير موجه للاستثمار. وأضافوا أن قيمة القرض تفوق الكلفة الحقيقية للمشروع ولا تتلاءم مع مكوناته معتبرين أن التنصيص على توجهات مثل الترفيع في تسعيرة المياه وإعداد تقرير حول واقع قطاع المياه والانطلاق في تنفيذ دراسة حول تحسين نسبة الاستخلاص والترفيع في معاليم التطهير ليست مبررات جدية للاقتراض.

وتطرقوا إلى عدد من الاهتمامات المرتبطة بالمشروع على غرار تفاقم مديونية القطاع الفلاحي، حيث بيّنوا أن هذا التفاقم مرده ندرة مياه الري وعدم إيجاد حل جذري لهذا الملف. وأكدوا على ضرورة أن تحظى هذه المسألة بأولويات العمل الحكومي في اتجاه التخفيف من عبء المديونية لتحسين مردودية هذا القطاع.

وأفاد أحد أعضاء اللجنة، في نفس الإطار، أنّ الإصلاحات المضمنة بنص الاتفاق لا تساهم في تحسين مردودية قطاع المياه الذي يعتبر من أهم المجالات الحيوية والاستراتيجية خاصة منها الإصلاحات المتعلقة بتحويل مياه الشمال الزائدة نحو الوسط، حيث اعتبر أنه كان من الأجدى توجيه موارد القرض إلى استثمارات في مجال تهيئة وصيانة قنوات الري المهترئة وتوسعة السدود في مناطق الشمال التي تعتبر من أهم المناطق الفلاحية وتوسعة المناطق السقوية المحيطة بالسدود والتشجيع على تجميع مياه الأمطار والثلوج في السدود إضافة إلى المشاريع المتعلقة بتحلية مياه البحر وإعادة التصرف في المياه المستعملة وربط المناطق النائية بالمياه الصالحة للشرب.

وفي ما يتعلق بالوضعية المالية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، أكد عدد من الأعضاء على ضرورة مدّ اللجنة بالقوائم المالية للشركة وأهم أنشطتها وبرامجها وبمخطط إنقاذ الشركة التي تشكو من صعوبات مالية وغير قادرة على تسديد ديونها الخارجية. وأشار أحد النواب إلى ضرورة معرفة أسباب وجود منافسين لشركة "Sonede international" في مجلس إدارتها مما يحول دون توسع نشاطها. وأضاف نائب آخر أن عجز الشركة عن استخلاص ديونها السابقة يزيد من تعقيد وضعيتها المالية ويطرح إشكال حول سبب اللجوء مجددا للاقتراض.

وبالنسبة للدراسات المنصوص عليها في مكونات المشروع، اعتبر عدد من الأعضاء أنه يمكن إنجاز هذه الدراسات من قبل المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية بدل اللجوء إلى مكاتب دراسات أجنبية.

واستأثر قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية الصادر بالرائد الرسمي والمتعلق بالترفيع في تسعيرة الماء الصالح للشرب، بحيّز هام من النقاشات. حيث عبّر أغلب النواب عن عدم قبولهم بهذا الإجراء خاصة وأنّ البلاد في حالة حجر صحي شامل وهي تمر بظروف اقتصادية صعبة شأنها شأن كافة بلدان العالم من جراء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لوباء فيروس كورونا وهو بالتالي إجراء لا يتلاءم مع توجهات الدولة الرامية إلى تخفيف العبء على المواطنين ومساعدتهم في هذه المحنة.

وتجسيدا لما تم تداوله، وجّهت اللجنة مراسلة لوزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية تطلب من خلالها مدّها بجملة من المعطيات المحيّنة حول الوضعية المالية للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، تتمثل أساسا فيما يلي:

- أهم أنشطة وبرامج وآفاق عمل الشركة للسنوات الخمس القادمة ومخطط إنقاذها.
- الأسباب الكامنة وراء وجود منافسين لشركة "Sonede international" في مجلس إدارتها.
- الوضعية المالية المحيّنة للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، وخاصّة القوائم المالية المصادق عليها وتقرير مراجع الحسابات المتعلق بها وكذلك القوائم المالية المؤقتة وتقرير مراجع الحسابات حول نظام الرقابة الدّاخلية وميزانيتها التقديرية لسنة 2020 ومذكرة حول تنفيذ عقد الأداء.

➢ جلسة الاستماع:

واستمعت اللجنة يوم الأربعاء 22 أفريل 2020 إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والسيد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والسيد مدير عام الهندسة الريفية واستغلال المياه وذلك بعد توصلها بتاريخ 20 أفريل 2020 بملف حول كافة المعطيات والإيضاحات المطلوبة.

وتطرق أعضاء اللجنة خلال الجلسة إلى الصعوبات المالية التي تعاني منها الشركة المعنية، كما أثاروا مسألة احترازات مراقب الحسابات حول القوائم المالية للشركة وحول التسويات البنكية وعدم تناسقها مع العمليات المحاسبية والإخلالات على مستوى الرقابة الداخلية.

واستفسروا حول خطة العمل والإستراتيجية المزمع إتباعها من قبل الشركة لتفادي انقطاع الماء خلال أوقات الذروة وحول نسبة التغطية بالماء الصالح للشراب وجملة الاستثمارات الجديدة في هذا الجانب مع ضرورة الحرص على تحسين جودة المياه الصالحة للشرب. كما استوضحوا حول مدى استكمال إنجاز القسط الأول من البرنامج المذكور وكيفية صرفه وعن كيفية إنجاز الدراسات المتعلقة بالمشاريع.

واعتبر أحد أعضاء اللجنة بخصوص موضوع نقل مياه الشمال الزائدة إلى الوسط أنّه إجراء غير عادل وغير اجتماعي خاصة وأنّ العديد من مناطق الشمال المحاذية للسدود تشكو من نقص في المياه الصالحة للشرب وتتطلب توسعة في مناطقها السقوية وصيانة سدودها المهترئة مع التأكيد على أهمية استغلال الأودية المتاخمة للسدود.

ولدى تدخله، أكّد رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة على أهمية مشروع القانون المتعلق بمجلة المياه المحال على لجنة الفلاحة ودوره في تحسين استغلال المياه مؤكدا على ضرورة التسريع في إنجاز الإصلاحات المتعلقة بالمجامع المائية وتحسين التصرف فيها والعمل على تطوير مشاريع معالجة المياه المستعملة واستغلالها خاصة في المناطق السقوية. كما دعا إلى تطوير البحث العلمي نظرا لأهميته في تجسيد الإصلاحات المعلن عنها.

واعتبر أحد أعضاء اللجنة أنّ الزيادة في التسعيرة حسب مستوى الاستهلاك غير اجتماعية ولا بد من ضبط تسعيرة مرتبطة بالعداد تراعي كل الشرائح الاجتماعية، مؤكدا على أنّ توقيت إقرارها غير مناسب باعتباره متزامن مع أزمة فيروس كورونا.

وتطرق أعضاء اللجنة إلى شبهات الفساد التي تحوم حول التصرف في المجامع المائية مؤكدين على ضرورة إيجاد حلول إضافية للتزود بالمياه الصالحة للشرب في إطار مقاربة أساسها العدالة الاجتماعية بين الجهات والفئات.

ولدى تفاعله مع مجمل التدخلات، أوضح السيد الوزير أن القرض موضوع مشروع القانون يتعلق بدعم الميزانية وليس قرض استثماري وهو قرض يتم إسناده مقابل إنجاز جملة من الإصلاحات تتعلق بمنظومة المياه بصفة عامة. وأفاد أن القسط الأول من هذا القرض والمتمثل في 100 مليون أورو تم صرفه ويمكن مراقبة المجالات التي شملها بالاعتماد على مؤشرات متابعة. وفي نفس السياق بيّن أن الهدف الأساسي من هذا المشروع هو استكمال ما تم إنجازه في المرحلة الأولى مؤكدا أن الإصلاحات قد تمت برمجتها من قبل وزارة الفلاحة ولم يتم فرضها من قبل الجهة المقرضة. وأضاف أن أغلب هذه الإصلاحات غير مادية على غرار الدراسات لكنها أساسية للمرور إلى مرحلة الإنجاز الفعلي ولتجسيم الإصلاحات الميدانية.

وبخصوص ملف نقل المياه الزائدة من الشمال إلى الوسط، أكّد على ضرورة أن يتم تقاسم الثروات في كامل تراب الجمهورية ليتمتع بها كل المواطنين مع التأكيد على أنّ هذه المياه زائدة على حاجيات متساكني تلك الجهات بكل المقاييس ولا بد من إعادة توجيهها لمناطق أخرى في حاجة لها وأنّ هذا الإجراء لا يحد من مواصلة الاستثمار وتحسين نسبة التزود بالمياه الصالحة للشرب والمياه السقوية في مناطق الشمال.

وبالنسبة للمشاريع الاستثمارية في قطاع المياه، أفاد السيد الوزير أنّ المشاريع التي هي في طور الإنجاز تقدّر بـ1348 مليون دينار منها 943 مليون دينار لتهيئة وتعصير 51 ألف هكتار من المناطق السقوية و405 مليون دينار للتزويد المناطق الريفية بالمياه الصالحة للشرب.

وفي ما يتعلق بتسعيرة المياه، أفاد أنّه تم التداول في هذا الملف قبل انتشار فيروس كورونا في تونس وهو ملف إصلاحي وضروري لتحسين الوضعية المالية للشركة، وأضاف أنّ تونس تصنف من بين الدول الموجودة في مستوى الشح المائي وأن تسعيرة المياه في تونس هي الأكثر انخفاضا في العالم مشيرا إلى أنّ تسعيرة المياه في المغرب مثلا تقدّر بأربع مرات التسعيرة في تونس.

من جهته، أكّد السيد الرئيس المدير العام للشركة أن جملة الإصلاحات المقترحة من الوزارة، والمضمنة بوثيقة شرح الأسباب، لا تمثل مكونات للبرنامج وهي تهم قطاع المياه بصفة عامة "مياه 2050" وقد تم إعداد طلب عروض منذ سنتين من قبل مكتب التوازنات المائية بالوزارة وتم إعداد الدراسة بهبة من الجانب الألماني ولا علاقة لذلك بهذا القرض. وأضاف أنّه تم إحداث لجنة وطنية متكونة من الأطراف المعنية والممولين للقيام بدراسة أفضت إلى عديد من الإصلاحات الهيكلية التي تم الشروع في بعضها.

وبخصوص احترازات مراقب الحسابات، أوضح أن ذلك نتاج حتمي للنظام المعلوماتي الذي لم يتم تحيّنه منذ 50 سنة وأفاد أنّ الشركة بصدد إعداد نظام معلوماتي تجاري محيّن في إطار دعم التحول الرقمي وهو ما من شأنه أن يجعل القوائم المالية جاهزة خلال شهر مارس من السنة الموالية للسنة المعنية.

وتطرق بدوره لموضوع تسعيرة المياه، حيث أضاف أن الزيادة المقررة سيتم تطبيقها ابتداء من جوان 2020 وأوضح أن حوالي مليون و300 ألف مشترك بما يمثل نسبة 43% غير معنيين بهذه الزيادة باعتبار أنّ استهلاكهم مرتبط بالمستوى الأول وأن العائلات المنتمية للمستوى الثاني ستتحمل زيادة بسيطة لا تتجاوز دينارين لكل شهر. واعتبر أن هذه الزيادة ستساهم في تحسين قدرة الشركة على تجديد وتوسيع الشبكات وإصلاح الأعطاب وصيانة السدود وتحسين نسبة التزود بالمياه الصالحة للشرب التي بلغت نسبة التغطية فيها حوالي 94 بالمائة (53% من قبل الشركة و41% من قبل المجامع المائية). وأفاد أن الدراسة المنجزة من قبل وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي تشير إلى أن حوالي 0.5 % من دخل العائلة المتوسطة موجه لخلاص فاتورة الماء.

وأضاف أن الشركة تعمل على تحسيم برنامج متكامل والقيام باستثمارات لتزويد المواطنين بالمناطق الريفية خاصة في جندوبة وباجة وبنزرت، مؤكدا أنّ المناطق التي لا تتمتع بتغطية للماء الصالح للشرب هي مناطق جبلية ومرتفعة والتي يصعب الوصول إليها وأن هناك برنامج لتفادي هذه الإشكاليات.

وتطرق إلى الاستثمارات الجديدة في قطاع المياه التي بلغت 3.5 مليار دينار على غرار محطة تحلية مياه البحر بالزارات ومشاريع تحلية المياه ومشاريع تحسين نوعية المياه بالجنوب والتي تهم خمس ولايات وإنجاز ست محطات تحلية لتوفير مياه ذات ملوحة مقبولة. هذا علاوة على التوجه نحو إنجاز السدود التلية والجبلية قصد استغلال التساقطات مع التأكيد على ضرورة الموازنة بين الجهات.

وبخصوص مستحقات الشركة لدى الحرفاء، أفاد أنّها في حدود 270 مليون دينار وقد بلغت نسبة الاستخلاص حوالي 98% مما يؤكد أنّ اختلال التوازنات المالية للشركة هيكلي وغير مرتبط بالاستخلاص.

ولدى تعرضه لموضوع استراتجية وخطة عمل الشركة لتفادي حالات الاضطراب والانقطاع في المياه في وقت الذروة وخاصة خلال الموسم الصيفي، أفاد أنه تم الانطلاق منذ شهر سبتمبر في إعداد هذه الإستراتجية خاصة وأن ارتفاع الاستهلاك المسجل خلال عيد الأضحى يتزامن مع ذروة الاستهلاك في فصل الصيف.

وفي جانب آخر، أفاد أنه تم تخصيص حوالي 84 مليون دينار لبرنامج إنجاز ستة آبار عميقة وأن مجلة المياه ستتضمن إجراءات هامة لردع التعدي على الملك العمومي للمياه.

وبخصوص جودة المياه الصالحة للشرب في العاصمة، بيّن أن مصالح وزارة الصحة تتولى القيام بـ53 ألف تحليل للمياه سنويا في كامل تراب الجمهورية لمراقبة جودة المياه.

ثم تمت إحالة الكلمة إلى السيد المدير العام للهندسة الريفية واستغلال المياه الذي تطرق من جهته لملف الزيادة في تسعيرة المياه حيث اعتبرها حتمية وأنّ التأخير في إقرارها تسبب في إشكاليات مالية للشركة. وأضاف أن التسعيرة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى سواء تلك المتعلقة بالمياه الصالحة للشرب أو بمياه الري. وأشار أن التسريع في المصادقة على مجلة المياه من شأنها تطوير وتحسين التصرف بحرفية في المجامع المائية وإنجاز الدراسات الاستراتيجية وتحسين التصرف في منظومة المياه بصفة عامة.

هذا واجتمعت اللجنة مجددا يوم 15 ماي 2020 للاطلاع على جملة الوثائق التي وجهتها جهة المبادرة التشريعية بطلب من اللجنة. حيث تداولت في مضمون وثيقة تتعلق بمخطط الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لمجابهة ذروة استهلاك الماء الصالح للشرب خلال صائفة 2020 ووثيقة شرح أسباب محيّنة لمشروع القانون المعروض.كما عرضت في نفس الجلسة تقريرها حول مشروع القانون وقد تمت المصادقة عليه وإحالته للجلسة العامة.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
عياض اللومي	**فيصل دربال**